

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٣١

الاثنين، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٦/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

- افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥ .
- البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)
- التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى
- تقرير الأمين العام (A/75/345)
- مذكرتان من الأمين العام (A/75/128 و A/75/153)
- (أ) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
- (ب) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي
- مشروع القرار (A/75/L.27)
- (ج) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية
- (د) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
- مشروع القرار (A/75/L.21)
- (هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- مشروع القرار (A/75/L.24)
- (و) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية
- (ز) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- ح التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية
- (ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
- (ي) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية
- (ك) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
- مشروع القرار (A/75/L.23)
- (ل) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



مشروع القرار (A/75/L.20)

(ض) التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال

(أ) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت أو الموقف بعد الاعتماد، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيد شرودر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم تعليلاً للموقف باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد البلدان المرشحة، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، هذا البيان.

لقد انضمنا إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٤/٧٥، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، تعبيرا عن الأهمية التي نعلقها على المنطقة ومبادرات التكامل الإقليمي. والاتحاد الأوروبي مراقب في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشريك تجاري واقتصادي رئيسي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تمشيا مع الروابط الاجتماعية والثقافية العميقة الجذور التي تمتد في كل اتجاه بين منطقتينا.

ونشكر بيرو، ميسرة القرار، على إدراج بعض مقترحاتنا في النص. ولكن يؤسفنا أن القرار لا يتضمن إشارة إلى اتفاق باريس للمناخ إلى جانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونتيجة لذلك، لا يعكس النص حقا الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن أسس التنمية المستدامة الحقيقية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأماكن أخرى من العالم لا يمكن أن تتحقق إلا

(م) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

(س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

مشروع القرار (A/75/L.22)

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

(ف) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

مشروع القرار (A/75/L.25)

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

(ق) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون

(ر) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

(ش) التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى

مشروع القرار (A/75/L.16)

(ت) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

مشروع القرار (A/75/L.17)

(ث) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة

مشروع القرار (A/75/L.19)

(خ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

(ذ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

ولذلك فإننا نحث منظمة التعاون الإسلامي على الامتناع عن اتخاذ مواقف من شأنها أن تقوض القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي على ثقة من أن موقفه ستؤخذ في الاعتبار في المستقبل حتى يتمكن من مواصلة تأييد هذا القرار.

السيدة أغلادزه (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد

جورجيا تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية وتعتقد أنه يؤدي دورا هاما في النهوض بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. بيد أنه لا يمكن لجورجيا، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، أن تؤيد القرار ٧٥/٩، الذي يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لتحقيق أهداف لا تتفق مع مقاصد ومبادئ المنظمة.

فلا يزال الاتحاد الروسي ينتهك السلامة الإقليمية للدول المجاورة له وسيادتها، بما يتنافى مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، لا يمكن القول أن عمل رابطة الدول المستقلة يسهم بالفعل في تحقيق السلام والأمن الإقليميين. ولذلك يود وفد بلدي أن يسجل في المحضر أنه ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن القرار ٩/٧٥.

وفيما يتعلق بالقرار ١٢/٧٥، أود أن أشير إلى أن جورجيا تؤيد تعاون الأمم المتحدة مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود تأييدا تاما، وتعتقد أن هذا التعاون يسهم في النهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة. ولهذا السبب، انضمنا إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار. ونشكر رومانيا بوصفها رئيسة منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود على عملها بشأن القرار. ويود وفد بلدي في الوقت نفسه أن يسجل في المحضر أن جورجيا تنأى بنفسها عن الفقرة ٩ من القرار، لأن المعلومات الواردة فيها غير دقيقة ولا تعبر عن موقفنا وتثير قلق بعض الدول الأعضاء والأمانة الدولية الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): يود وفد

بلدي، الجمهورية العربية السورية، التعبير عن موقفه تجاه

من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن خطط العمل الثلاثة هذه توفر الأساس اللازم لتنمية مستدامة منخفضة الكربون وقادرة على التكيف في ظل مناخ متغير.

وفيما يتعلق بالقرار ١٦/٧٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، يشرفني كذلك أن أقدم تعليلا للموقف باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد البلدان المرشحة، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، وجمهورية مولدوفا، هذا البيان.

يواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأييد القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ويشجع على زيادة التعاون بين المنطمتين. وبالإضافة إلى ذلك نقر بأنه لم يتسن وقت كاف، بسبب القيود الحالية القائمة، لترتيب مشاورات مناسبة، ولذلك اختار الميسر التجديد التقني.

ومع ذلك، علينا نعرب عن خيبة أملنا لأنه أبقى على الإشارة إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ في القرار ١٦/٧٥، على الرغم من اعتراضات عدة وفود، بما فيها وفود من الاتحاد الأوروبي. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن الصيغة الواردة في برنامج عمل عام ٢٠٢٥ تأتي من دون أي تأييد للإعلانات والمقررات والقرارات التي اتخذتها محافل منظمة التعاون الإسلامي، التي ينبغي أن تكون متسقة تماما مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفي إطار الاحترام التام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما يشمل بصفة خاصة المبدأ الوارد في الفقرة ٧ من المادة ٢.

ونود أن نسجل في المحضر في ذلك الصدد أن أحكام برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ المتعلقة بقرص لا تتسق مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة السارية.

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه اليوم، فإن الجمهورية العربية السورية ستبقى تؤمن بالدور الريادي للمنظمات الإقليمية والدولية ومنخرطة على الدوام في العمل الجماعي من أجل مواجهة التحديات التي تهدد البشرية جمعاء. وعليه، نتوقع من منظمة التعاون الإسلامي أن تكون قادرة يوما ما على إجراء مراجعة حقيقية لمنهجية ووسائل العمل فيها لكي تعود إلى مسارها الصحيح ولتكون منبرا يعكس الهوية الحقيقية للإسلام كدين سلام ومحبة. إن هذه المسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعا، أعضاء أو معلقين العضوية.

إن موقف بلدي سورية ثابت وواضح للجميع، وهو موقف ينطلق من الحرص على تطبيق معايير الديمقراطية والشفافية والمساواة في الحقوق والواجبات لجميع الدول الأعضاء في المنظمة. وندعو ونطالب باستعادة منظمة التعاون الإسلامي لقرارها الحر والإرادة الحقيقية للغالبية العظمى من أعضائها، حتى تكون قادرة على مواجهة التحديات الكبرى التي تهدد وجودنا ومستقبل أجيالنا وتحقيق الأهداف المرجوة منها، منذ إنشائها وحتى اليوم، وتقوم بدور رائد ضمن المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والأيدولوجيات المتطرفة.

السيد هينتون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): انضمت كندا إلى توافق الآراء اليوم بشأن القرار ١٦/٧٥ لأننا نؤيد بقوة هدفه المتمثل في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. غير أن كندا تود أن تنأى بنفسها عن الفقرة الرابعة من ديباجة القرار، التي تشير إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥. وذلك لأن كندا تعارض المبادرات التي تختص إسرائيل وحدها بالانتقاد بشكل غير عادل، سواء في الأمم المتحدة أو في المحافل المتعددة الأطراف الأخرى.

السيدة ويستر (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): على غرار زميلي الممثل الكندي، تؤيد أستراليا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وبذا انضمت إلى

البند ١٢٨ (ب) المعروض على الجمعية العامة، وتجاه القرار ١٦/٧٥، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي".

لقد انضم وفد بلدي لتوافق الآراء بشأن هذا المشروع، إلا أننا نجد من الضروري التذكير بأن الجمهورية العربية السورية دولة مؤسسة لمنظمة التعاون الإسلامي وستبقى على الدوام عضوا أصيلا في هذه المنظمة، على الرغم من التلاعب الإجرائي الذي قامت به مجموعة من الدول الأعضاء في آب/أغسطس ٢٠١٢، حيث استخدمت أذرعها المالية والسياسية للضغط على أعضاء المجموعة من أجل تعليق عضوية بلدي بقرار غير شرعي مخالف لميثاق المنظمة وقواعد عملها التنظيمية.

لم تفلح السياسات التي اتبعتها تلك الدول داخل صفوف المنظمة في التأثير سلبا على العلاقات الثنائية التي تجمعنا مع العديد من حكومات الدول الأعضاء في المنظمة، التي تقوم على الاحترام المتبادل لمبادئ السيادة واستقلالية القرار والنأي بالنفس عن التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

لقد عانى بلدي سورية من إرهاب عالمي غير مسبوق في تاريخ الإنسانية، ودفعت سورية وشعبها وجيشها أثمنا باهظة، لا بالأموال أو الأرزاق، بل بالدماء. وجميعكم يعرف تماما حكومات الدول التي انخرطت في دعم الإرهاب وتمويله وتسليحه والترويج له سياسيا وإعلاميا والترويج لخطاب الكراهية والتطرف والتعاليم الدينية المشوهة، عبر المنابر الدينية المتطرفة.

واليوم، وبعد الإنجازات التي حققتها الدولة السورية في حربها على الإرهاب، فإنها تدعو تلك الحكومات للإقرار بالخطأ والعدول عنه واسترداد رعاياها من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعوائلهم الموجودين في مخيمات تحت سيطرة مجموعات انفصالية مسلحة. أصلحوا تلك العائلات لئلا تكون نواة لإرهاب وتشدد يهدد أجيالنا القادمة.

الإنسان المنصوص عليها في الصكوك التي هي أطراف فيها والمكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالقرار ١٢/٧٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، نشكر رومانيا على مبادرتها بشأن هذا القرار. إن الولايات المتحدة مراقب في منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود وتؤيد عمل المنظمة لضمان التنمية الاقتصادية والازدهار في منطقة البحر الأسود وما وراءها تأييدا تاما. وكما أشرت قبل لحظة، قدمت الولايات المتحدة إشعارا بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية سيبدأ سريانه في ٦ تموز/يوليه من العام المقبل. ولذلك يجب علينا أن ننأى بأنفسنا، في هذا الصدد أيضا، عن الإشارة إلى منظمة الصحة العالمية في القرار ١٢/٧٥. ومرة أخرى، نود أن نشير، فيما يتعلق بموقفنا بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا ومنظمة الصحة العالمية، إلى بياننا العام الذي أدلى به في اللجنة الثانية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالقرار ١٤/٧٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة من الديباجة وتضمنها ترحيبا بالقرار ٣٠٦/٧٤، فقد أوضحت الولايات المتحدة موقفها في تحليل تصويتنا الذي أدلى به في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (انظر A/74/PV.64). ونشير كذلك إلى عدم الوضوح المؤسف في الفقرة الثالثة من الديباجة في الطريقة التي تصف بها الإشارة الواردة في القرار. وفي حين انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٤/٧٥، فإنه فيما يتعلق بالإشارات الواردة في القرار إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ومنظمة الصحة العالمية، فإننا نحيل الزملاء مرة أخرى إلى الشواغل التي أثارناها في بياننا العام الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

توافق الآراء بشأن القرار ١٦/٧٥. غير أننا نود كذلك أن ننأى بأنفسنا عن الفقرة الرابعة من ديباجة القرار. فلا تقبل أستراليا وصف الإجراءات الإسرائيلية الوارد في برنامج عمل منظمة المؤتمر الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥، وتعارض الاستهداف غير العادل لإسرائيل في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

السيد لي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أخذ الكلمة لأقدم تعليلا لموقف الولايات المتحدة بشأن عدد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في إطار البند ١٣٠ من جدول الأعمال في جلسة هذا الصباح (انظر A/75/PV.30).

ففيما يتعلق بالقرار ٧/٧٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى، نود أن نشكر الجبل الأسود على عملها بشأن القرار. فالولايات المتحدة تؤيد أهداف مبادرة أوروبا الوسطى لتعزيز التكامل والازدهار الأوروبيين في القارة تأييدا كاملا. وقد قدمت الولايات المتحدة إشعارا بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية سيصبح نافذا في ٦ تموز/يوليه ٢٠٢١، ولذلك ننأى بأنفسنا عن الإشارات إلى منظمة الصحة العالمية في القرار ٧/٧٥. وفيما يتعلق بموقفنا من منظمة الصحة العالمية، نود أن نحيل الدول الأعضاء إلى البيان العام الذي أدلت به الولايات المتحدة في اللجنة الثانية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالقرار ٩/٧٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة، نشكر أوزبكستان على جهودها بشأن هذا القرار. وتؤيد الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التنمية الاقتصادية وزيادة الفرص المتاحة لشعوب البلدان التي تتألف منها رابطة الدول المستقلة تأييدا كاملا. وتشير الولايات المتحدة إلى أنه على الرغم من أن بعض حقوق الإنسان قد لا تتحقق بالكامل في جميع الدول، تظل على الدول مع ذلك التزامات وتعهدات دولية باحترام حقوق

وفي ضوء ما تقدم، ينأى وفد أرمينيا بنفسه عن الفقرة الرابعة من الديباجة، التي تتضمن إشارة إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥.

السيدة فيشر - تسين (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):
يشير القرار ١٦/٧٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي إلى برنامج عمل المنظمة حتى عام ٢٠٢٥ المعتمد في عام ٢٠١٦. فخلف عبارة "برنامج العمل" يتخفى مرة أخرى هجوم آخر ضد إسرائيل. ويبدو أنه أيا كان موضوع نقاشنا، سواء كان ذلك التعاون أو منع نشوب النزاعات أو التنمية، فإن بعض أعضاء منظمة التعاون الإسلامي يصرون على إدراج صياغة مسمومة وكاذبة وقائمة على توجيه اتهامات بشأن إسرائيل في كل محفل وفي كل قرار. إن مما يؤسف له أن نرى اختطاف منظمة أخرى لأغراض تعزيز جدول الأعمال المناهض لإسرائيل الذي لا يجدي نفعا لتشجيع الحوار ولا يفيد السلام بالمرّة.

ويسر إسرائيل أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٦/٧٥، إذ تربطنا علاقات قوية ببعض أعضاء منظمة التعاون الإسلامي. بيد أن إسرائيل تنأى بنفسها عن الفقرة الرابعة من ديباجة القرار.

السيدة روز (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أشاطركم شرحاً للموقف بشأن القرار ١٦/٧٥، المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

لا تزال المملكة المتحدة تدعم هذا القرار والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. بيد أننا، وكما أعربنا عن ذلك في السنوات السابقة، نشعر بخيبة الأمل لأن هذا النص لا يزال يشير إلى برنامج عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لعام ٢٠٢٥. وعلى وجه التحديد، فإن المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء الإشارة الواردة في برنامج العمل إلى "دولة قبرصية تركية".

أخيراً، على الرغم من أن الولايات المتحدة انضمت إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٦/٧٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، نود أن نوضح أننا ننأى بأنفسنا عن الإشارة إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥ الواردة فيه. وتنظر الولايات المتحدة إلى تناول برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥ للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بصفة خاصة على أنه أحادي الجانب ومسيّس ومتحيز بطريقة لا تسهم بشكل إيجابي في الجهود الرامية إلى حل النزاع.

السيد كنيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأشرح موقف وفد أرمينيا بشأن القرار ١٦/٧٥، المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. إن أرمينيا تقيم علاقات ودية وتعاوناً بناء مع معظم الدول الأعضاء في المنظمة.

وفيما يتعلق بالقرار المتخذ، يود وفد أرمينيا أن يؤكد من جديد أهمية تعزيز تسوية المنازعات ودعم الجهود الرامية إلى حل المنازعات بالوسائل السلمية في إطار أشكال التفاوض التي يصدر بها تكليف دولي. وفي هذا الصدد، تلاحظ أرمينيا مع الأسف الإشارة في ديباجة القرار إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥.

ويتضمن القرار كذلك صيغاً تتعارض بشكل صارخ مع المبادئ الأساسية لتسوية نزاع ناغورنو كاراباخ. لقد ظللنا نناشد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عند الإشارة إلى نزاع ناغورنو كاراباخ، أن تلتزم باللغة والصياغة الواردة في وثائق رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها الصيغة الدولية المعتمدة التي تتناول التسوية السلمية للنزاع، وأن ترفض أي محاولات من جانب دولة عضو في الأمم المتحدة لإساءة استخدام منصة منظمة التعاون الإسلامي لتحريف وتشويه الأسباب الجذرية للنزاع وجوهره ومبادئ الحاجة إلى حله.

جميع الأطراف المعنية على هذا الأساس. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف إلى الإسهام في هذه الجهود دون تحيز أو تحامل. إلا أننا نأسف لأن تعليل التصويت الذي تُليّ باسم الاتحاد الأوروبي اليوم والنهج الذي يعكسه مثلاً يناقضان ذلك.

لقد اعترف الاتحاد الأوروبي بالإدارة القبرصية - اليونانية كعضو كامل العضوية، رغم تصويت القبارصة اليونانيين الساحق في عام ٢٠٠٤ ضد تسوية شاملة. وهذا الموقف منفصل تماماً عن الحقائق وما زال يتعارض مع المعاهدات التي أسست جمهورية الشراكة بين الطائفتين في عام ١٩٦٠. ومنذ ذلك الحين، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من اتخاذ موقف متوازن بشأن القضية القبرصية. والبيان الذي أدلى به اليوم شرحاً لموقف الاتحاد الأوروبي يذكرنا مرة أخرى بأنه للأسف مستمر في هذا النهج المتحيز. ومادامت مواقف الاتحاد الأوروبي تجسد مصالح القبارصة اليونانيين حصراً، فإنه سيواصل استبعاد نفسه من دور المساهم الموضوعي في الجهود المبذولة بحثاً عن حل.

أما بالنسبة للوثيقة المشار إليها في بيان الاتحاد الأوروبي، فلحقيقة الواضحة هي أن برنامج عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لعام ٢٠٢٥ يتماشى تماماً مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتصف أحكامه المتعلقة بقبرص بعض العناصر الضرورية لحل قابل للتطبيق يقوم على أساس المساواة السياسية بين الجانبين في الجزيرة. وسيقدم الممثل القبرصي التركي مزيداً من التفاصيل عن هذه المسألة حسب الاقتضاء.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): على غرار ردود الفعل فيما يتعلق بالوثائق العديدة التي اعتمدها المنظمات الدولية بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، لم يقدم ممثل أرمينيا مرة أخرى سوى عرض مجموعة بلده الضئيلة من المطالبات التي لا أساس لها من الصحة وخارج السياق والمطالبات التي عفا عليها الزمن.

فالمملكة المتحدة لا تعترف بـ "الجمهورية التركية لشمال قبرص" التي أعلنت نفسها دولة مستقلة. إن موقفنا يحترم قرار مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤)، الذي يناشد الدول في الفقرة ٣ منه

"ألا تعترف بالدولة المزعومة "للجمهورية التركية لشمال قبرص" التي أنشأتها أعمال انفصالية، ويدعوها إلى عدم تيسير الكيان الانفصالي المذكور أعلاه أو مساعدته بأي شكل من الأشكال".

ولا تعترف المملكة المتحدة إلا بدولة قبرصية واحدة هي جمهورية قبرص وحكومة واحدة فقط بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة. ونأمل أن يتم الإقرار بموقف المملكة المتحدة وأن تعالج شواغلنا في أي تكرار لهذا النص في المستقبل لكي نواصل تأييده. **الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت أو شرحاً للموقف.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كوسيجيت غربا (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أدلي بالبيان التالي ممارسة لحقنا في الرد على البيانين شرحاً للموقف اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثلاً المملكة المتحدة بشأن القرار ١٦/٧٥ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

تؤيد تركيا التوصل إلى تسوية للمسألة القبرصية، كما تجلّى ذلك بوضوح في الجولة الأخيرة من المحادثات التي انتهت بالفشل في كرانس مونتانا في تموز/يوليه ٢٠١٧، وفي المحاولة السابقة في عام ٢٠٠٤، وهي خطة عنان. فما من سبيل مستدام عدا التسوية التفاوضية القائمة على الحوار. وسواصل العمل مع

قبيل المصادفة أن يحذف ممثل أرمينيا في بيانه أي ذكر للمقررات والوثائق التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى. وإذا كان وفد أرمينيا يرغب في مناقشة المسألة، فإن السياق المناسب للقيام بذلك في إطار الأمم المتحدة هو في الجمعية العامة في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال في الدورة الحالية، المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان".

السيدة يوانو (قبرص) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأرد على زميلتي التركية. وقبل أن أفعل ذلك، أود في البداية أن أشدد على أننا بحاجة أولاً وقبل كل شيء إلى أن نحترم بعضنا بعضاً في هذه القاعة وأن نخطب الدول الأعضاء بأسمائها الصحيحة.

ولا أريد الدخول في جدل مع زميلتي، ولكنني أود أن أقول إن البيان التركي الذي استمعنا إليه اليوم يبين كيف ولماذا تتناقض الإشارات إلى قبرص في وثائق منظمة التعاون الإسلامي تناقضاً مباشراً مع قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص.

إن الخطاب الذي سمعناه للتو يكشف عن أهداف تركيا لتقسيم قبرص وإثارة الانفصال والانقسام فيه باستخدام الطائفة القبرصية التركية كذريعة وبناء سياق تاريخي يناسب ذلك الهدف الاستراتيجي القديم. وفي المقابل، وضعت الأمم المتحدة معايير للتسوية السلمية لمشكلة قبرص من خلال إعادة التوحيد، ورفضت الانفصال ودعت الجميع إلى دعم سيادة قبرص وسلامتها الإقليمية.

والخطاب الذي سمعناه اليوم خطاب يسعى إلى تبرير العدوان والاحتلال والتدخلات القاسية في قبرص، ولا يؤدي إلى أي شيء نتيجة سوى تأكيد هوية المسؤول عن انعدام السلام في بلدي.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر ممثل أذربيجان على تأكيده وجاهة تحفظات أرمينيا فيما يتعلق بالقرار

ومن الواضح أنه بدلاً من استخلاص الدروس والاستنتاجات الصحيحة، لا سيما في ضوء آخر التطورات في الميدان، قامت أرمينيا بمحاولة أخرى لا طائل من ورائها لإنكار مسؤوليتها عن الانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والحقيقة الأكثر فظاعة هي أن وفد أرمينيا، بلوم بلد واحد على إساءة استخدامه المزعوم لمبر منظمة التعاون الإسلامي، فإنه يشكك في الواقع في الحق السيادي لأعضاء تلك المنظمة وقدرتهم على صياغة مواقفهم واتخاذ القرارات بحرية واستقلال.

وقد دأبت منظمة المؤتمر الإسلامي على الإعراب عن موقفها المبدئي بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان بإدانة أرمينيا على العدوان وغيره من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي؛ وتؤكد من جديد أن حيافة الأراضي باستخدام القوة أمر غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ وتحث على التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وتدعو إلى تسوية النزاع على أساس سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دولياً. إن موقف منظمة المؤتمر الإسلامي هذا، وكذلك موقف المنظمات الدولية الأخرى، يمثل امتثالاً كاملاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة.

وقرارات الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك القرار ١٦/٧٥، الذي اتخذ في وقت سابق اليوم (انظر A/75/PV.30)، توضح أن المنظمين تشتركان في الهدف المشترك المتمثل في تعزيز الحلول السلمية والسياسية للنزاعات، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب مجلس الأمن عن نفس الموقف في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/16).

لقد اختارت أرمينيا منذ زمن بعيد طريق السير على مسار يتعارض مع الموقف الموحد للمجتمع الدولي. ولذلك، ليس من

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): لا نرى أي جدوى من الرد بالتفصيل على الادعاءات المبتذلة لممثل أرمينيا. ويجب على أرمينيا أن تتخلى عن خطابها الذي عفا عليه الزمن فيما يتعلق بالنزاع - الخطاب المليء بالكاذيب والتحريفات والتفسيرات الخاطئة - وأن تتبع رئيس وزرائها في قبول الحقائق الجديدة في الميدان وتتصالح معها وتنفذ التزاماتها بموجب اتفاق ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو أمر حتمي من أجل وقف لإطلاق النار وسلام مستدامين. فهذه الحقائق الجديدة تمهد الطريق أمام أرمينيا لكي تصبح بلدا لا تثقل كاهله الأساطير التاريخية والكراهية ذات الدوافع العنصرية. ونأمل ألا تفوت أرمينيا تلك الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية (ب) و (د) و (هـ) و (س) و (س) و (ف) و (ش) و (ت) و (و) و (ص) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

١٦/٧٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. إننا نرفض رفضا قاطعا الخطاب المتكرر الذي قدمه وفد أذربيجان، والذي يهدف إلى تشويه الأسباب الجذرية لتسوية النزاع في ناغورنو كاراباخ وجوهره ومبادئه. فالعدوان العسكري الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان على شعب أرتساخ، بدعم عسكري صريح ومباشر من تركيا ومشاركة مقاتلين ومرزقة إرهابيين أجنب تدعمهم تركيا قوض عملية التفاوض بشأن الحل السلمي للنزاع.

وحق شعب ناغورنو كاراباخ غير القابل للتصرف في تقرير المصير يمثل المبدأ الأساسي لتسوية النزاع، على النحو الذي اعترف به الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي شكل الوساطة المأذون به دوليا لمعالجة حل النزاع. ونقدر دعم أعضاء المجتمع الدولي للجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك لتحقيق ذلك الهدف، وندعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى أن تحذو نفس الحذو.